

«هيئة التنسيق» تطالب بإعطاء جميع القطاعات نسبة زيادة واحدة وترفض أي زيادة في ساعات العمل ونقابة المعلمين تعلن الإضراب العام والاعتصام اليوم رفضاً للسلسلة

يُجتمع السادة النواب اليوم للتصويت على سلسلة الرتب والرواتب بعد نقاش، وتقسام، وشلل. عاشها اللبنانيون لحوالي ثلاث سنوات. وتُتجه القوى السياسية نحو الموافقة على السلسلة، مع تحفّظ البعض على زيادة الضريبة المضافة. الهيئات الاقتصادية من جهتها، اعتبرت أنّ التعديلات التي وردت في مشروع السلسلة الجديد، ستوصلنا إلى كارثة مالية اقتصادية واجتماعية حقيقية، لم تأخذها القوى السياسية على ما يبدو في الاعتبار.

أما نقابة المعلمين، فأعلنت في بيانها عشية الجلسة النيابية، الإضراب العام في المدارس الخاصة اليوم، والاعتصام عند الساعة العاشرة صباحاً أمام المجلس النيابي أثناء انعقاد الجلسة التشريعية، للمطالبة بإقرار قانون يحفظ الحقوق ويعامل الجميع بمساواة وعدالة.

وفي ما يخصّ التمويل، كان باستطاعة النواب والقوى السياسية أن يتوافقوا على مصادر لا تُؤذي إلى خلل اجتماعي آخر، إضافة إلى اتخاذ مجموعة من الخطوات والإجراءات التي من شأنها أن تؤمّن معظم التمويل للسلسلة، من دون المسّ بالقدرة الشرائية لذوي الدخل المحدود، الذين رأى الاتحاد العمالي أنّ السلسلة تلحق ضرراً كبيراً بهم. وعلى سبيل المثال لا الحصر، نذكر بعض من مصادر التمويل والإجراءات: زيادة الضريبة على شركات الـOffshore، أقله خمسة أضعاف، إذ إن هذه الشركات تدفع مليون ليرة لبنانية فقط كضريبة سنوية: تجدر الإشارة إلى وجود عشرات الآلاف من شركات الـOffshore، المسجّلة في لبنان.

رفع الضريبة من 5 في المئة إلى 15 في المئة مثلاً على الحسابات المصرفية التي تتخطى المليون دولار، وتكون قد حافظنا على القدرة الشرائية اللبنانيين أصحاب

والفساد الذي يسبب خسائر طائلة للخزينة. وأشارت الهيئة إلى أنها أخذت بموقف نقابة المعلمين بتنفيذ الإضراب اليوم في المدارس الخاصة والاعتصام الساعة العاشرة صباحاً في وسط بيروت، حيث ستشارك ورايط الهيئة في الاعتصام، مؤكدة موقفها بالحفاظ على وحدة التشريع بين القطاعين الرسمي والخاص وعلى تطبيق أحكام قانون السلسلة

على المعلمين في المدارس الخاصة، وعلى الوقوف إلى جانب نقابتهم ودعم مطالبهم، فالمعلم واحد أكان في القطاع العام أم الخاص، مديته كل محاولات ضرب وحدتها، ومؤكدة لجماعيها أنها ستبقى واحدة موحدة بوجه كل محاولات شق صفوفها.

إضراب نقابة الأساتذة

أعلنت نقابة المعلمين في بيان مساء أمس، أنّه «احتجاجاً على حرمان معلمي المدارس الخاصة من الدرجات الست التي ستعطي لباقي القطاعات، وحفاظاً على وحدة التشريع بين القطاعين الرسمي والخاص، عقدت الجمعيات العمومية في مراكز فروع النقابة في المحافظات كافة بناء لدعوة المجلس التنفيذي لنقابة المعلمين في لبنان اليوم الثلاثاء الواقع فيه 30 ايلول 2014 بتمام الساعة الرابعة من بعد الظهر، وقررت بالإكثريّة المطلقة إعلان الإضراب العام في المدارس الخاصة يوم غد الأربعاء في 1 تشرين الأول، والاعتصام عند الساعة العاشرة

الهيئات الاقتصادية تحذر من كارثة مالية واجتماعية

ورأت الهيئات الاقتصادية أنّ «الأرقام الواردة في مشروع السلسلة المعدل، تعاني الكثير من الخلل، ولا تحقّق التوازن بين النفقات والواردات، كما أنّ الإصلاحات الطفيفة التي يلحظها المشروع، والتي تراهن القوى السياسية على أنها ستؤدّي إلى تحسين الواقع المالي للدولة، ما هي إلا أوهام في ظل الواقع المهترئ في إدارات الدولة»، وجذّدت رفضها «المطلق» للزيادات الضريبية التي وردت في مشروع السلسلة المقترح»، مؤكّدة أنّ «هذه الزيادات الضريبية لن تساهم في حل الأزمة بل ستخلق أزمة أكبر»، وشدّدت على أنّ «القوى السياسية على اختلافها، تخامر من خلال إقرار مشروع السلسلة، بمصير البلاد والعباد، على اعتبار أنّ الأوضاع التي تمرّ فيها البلاد، والظروف الصعبة التي يمرّ فيها الاقتصاد اللبناني، منذ سنوات عديدة من جراء الأزمة السياسية المستعجلة، لا تحتمل على الإطلاق اتخاذ قرارات تؤدي إلى تعريض الأمن الاقتصادي للخطر». واعتبرت أنّ «إقرار مشروع

الرتب والرواتب، في هذه اللحظة المصيرية والدقيقة، سيؤدّي إلى فقدان لبنان لمبادئه الاقتصادية، خصوصاً في ظل التحذيرات المتكررة لأعلى المرجعيات المالية الدولية، في شأن خطر إقرار السلسلة على الاقتصاد اللبناني في غياب إجراء إصلاحات هيكلية في القطاع العام». ورأت الهيئات أنّ «الاعتصام اللبناني بات اليوم في مهب الريح، خصوصاً في ظل الانخفاض المستمر في معظم المؤشرات الاقتصادية، ووصول معدل النمو إلى ما دون الواحد والنصف في المئة»، معتبرة أنّ «الاقتصاد اللبناني بات نتيجة المغامرات غير المحسوبة، أقرب إلى مواجهة مصير اقتصادات متعثّرة عديدة». وأسفّت لأنّ «القوى والجمعيات العمومية، وساسة على كافة المستويات لم تستمع إلى الصرخات التي أطلقتها مراراً وتكراراً، وتحمّلوا مسؤولية الاتّصاع التي ستسبّب لها إليها الأمور المالية والاقتصادية والاجتماعية في البلاد، لذا عليها أن تتحمل تبعات أفعالها، لأنّ التاريخ لا يرحم».

رفض الاتحاد العمالي العام من جهته، تحميل سلسلة الرتب والرواتب اعباء الرسوم والضرائب لتؤخذ من ذوي الدخل المحدود والعمال، وطالب بإدراج اقتراح قانون التغطية الصحية للمضومين بعد بلوغ سن التقاعد، كما طالب بإقرار نسبة تصحيح الأجور ورفعها إلى مّقام مجلس الوزراء. وأعلن الاتحاد العمالي العام في لبنان، وبإعلان أصدره إثر اجتماع استثنائي لهيئة مكتب مجلسه التنفيذي برئاسة رئيس الاتحاد غسان غنّصن، «رفضه تحميل سلسلة الرتب والرواتب اعباء الرسوم والضرائب لتؤخذ من ذوي الدخل المحدود والعمال، وأضاف البيان في القطاع العام خصوصاً المتقاعدين والمعاقدين والأسلاك الأمنية والعسكرية وموظفي الإدارة العامة». وأضاف البيان «وكأنّه لم يكف اللبنانيين والعمال في شكل خاص كل هذا الانهيار في سبل عيشهم ومصادر رزقهم وضروبيات حياتهم من ماء وكهرباء، وذلك بسبب تأكل الأجور، وغلّاء المعيشة، وشح الأمطار، وغياب خطط الحفاظ على الثروة المتاحة، وكذلك استمرار تفنين الطاقة الكهربائية حتى

بلوغ العتمة الشاملة كل لبنان، حتى يحلّ المواطنين ولا سيّما ذوي الدخل المحدود أعباء ضرائب ورسوم جديدة متجاهلين الكلفة الباهظة لفواتير الكهرباء المضاعفة لأصحاب المولدات وانقطاع المياه وكلفة هائلة من موزعي المياه فضلاً عن زيادة أقساط المدارس الخاصة التي ارتفعت من دون مبرّر وقبل إقرار سلسلة الرتب والرواتب لتأتي وتزيد أعباء على كامل المواطنين من خلال ضرائب ورسوم جديدة بحجة تمويل سلسلة الرتب والرواتب فضلاً عن مضاعفة رسامق الانتساب إلى الجامعة اللبنانية المفترض أن تكون جامعة الوطن لبناء الفقراء والعمال، إضافة إلى الأعباء اليومية من كلفة النقل، والانتقال، والسكن، والدواء، والاستشفاء، والغذاء، وغيرها». ورأى أنّ «القوى السياسية ناورت أكثر من ثلاث سنوات لممانعة قيام إصلاح ضريبي حقيقي وإصلاح إداري يضع حداً للبهر والفساد الذي يبخز الإدارة والمؤسسات العامة والرفراف العامة ولتجنّب المساس الفعلي بثروات أصحاب الربوع والمضاربات المالية والعقارية، بحيث ترفض الضرائب المباشرة والتضاعدية على مظاهر الثروة والأرباح الباهظة من

بلوغ العتمة الشاملة كل لبنان، حتى يحلّ المواطنين ولا سيّما ذوي الدخل المحدود

أعباء ضرائب ورسوم جديدة متجاهلين الكلفة الباهظة لفواتير الكهرباء المضاعفة لأصحاب المولدات وانقطاع المياه وكلفة هائلة من موزعي المياه فضلاً عن زيادة أقساط المدارس الخاصة التي ارتفعت من دون مبرّر وقبل إقرار سلسلة الرتب والرواتب لتأتي وتزيد أعباء على كامل المواطنين من خلال ضرائب ورسوم جديدة بحجة تمويل سلسلة الرتب والرواتب فضلاً عن مضاعفة رسامق الانتساب إلى الجامعة اللبنانية المفترض أن تكون جامعة الوطن لبناء الفقراء والعمال، إضافة إلى الأعباء اليومية من كلفة النقل، والانتقال، والسكن، والدواء، والاستشفاء، والغذاء، وغيرها».

وأعلن أنّ «القوى السياسية ناورت أكثر من ثلاث سنوات لممانعة قيام إصلاح ضريبي حقيقي وإصلاح إداري يضع حداً للبهر والفساد الذي يبخز الإدارة والمؤسسات العامة والرفراف العامة ولتجنّب المساس الفعلي بثروات أصحاب الربوع والمضاربات المالية والعقارية، بحيث ترفض الضرائب المباشرة والتضاعدية على مظاهر الثروة والأرباح الباهظة من

بلوغ العتمة الشاملة كل لبنان، حتى يحلّ المواطنين ولا سيّما ذوي الدخل المحدود أعباء ضرائب ورسوم جديدة متجاهلين الكلفة الباهظة لفواتير الكهرباء المضاعفة لأصحاب المولدات وانقطاع المياه وكلفة هائلة من موزعي المياه فضلاً عن زيادة أقساط المدارس الخاصة التي ارتفعت من دون مبرّر وقبل إقرار سلسلة الرتب والرواتب لتأتي وتزيد أعباء على كامل المواطنين من خلال ضرائب ورسوم جديدة بحجة تمويل سلسلة الرتب والرواتب فضلاً عن مضاعفة رسامق الانتساب إلى الجامعة اللبنانية المفترض أن تكون جامعة الوطن لبناء الفقراء والعمال، إضافة إلى الأعباء اليومية من كلفة النقل، والانتقال، والسكن، والدواء، والاستشفاء، والغذاء، وغيرها».

وأعلن أنّ «القوى السياسية ناورت أكثر من ثلاث سنوات لممانعة قيام إصلاح ضريبي حقيقي وإصلاح إداري يضع حداً للبهر والفساد الذي يبخز الإدارة والمؤسسات العامة والرفراف العامة ولتجنّب المساس الفعلي بثروات أصحاب الربوع والمضاربات المالية والعقارية، بحيث ترفض الضرائب المباشرة والتضاعدية على مظاهر الثروة والأرباح الباهظة من

بلوغ العتمة الشاملة كل لبنان، حتى يحلّ المواطنين ولا سيّما ذوي الدخل المحدود أعباء ضرائب ورسوم جديدة متجاهلين الكلفة الباهظة لفواتير الكهرباء المضاعفة لأصحاب المولدات وانقطاع المياه وكلفة هائلة من موزعي المياه فضلاً عن زيادة أقساط المدارس الخاصة التي ارتفعت من دون مبرّر وقبل إقرار سلسلة الرتب والرواتب لتأتي وتزيد أعباء على كامل المواطنين من خلال ضرائب ورسوم جديدة بحجة تمويل سلسلة الرتب والرواتب فضلاً عن مضاعفة رسامق الانتساب إلى الجامعة اللبنانية المفترض أن تكون جامعة الوطن لبناء الفقراء والعمال، إضافة إلى الأعباء اليومية من كلفة النقل، والانتقال، والسكن، والدواء، والاستشفاء، والغذاء، وغيرها».

وأعلن أنّ «القوى السياسية ناورت أكثر من ثلاث سنوات لممانعة قيام إصلاح ضريبي حقيقي وإصلاح إداري يضع حداً للبهر والفساد الذي يبخز الإدارة والمؤسسات العامة والرفراف العامة ولتجنّب المساس الفعلي بثروات أصحاب الربوع والمضاربات المالية والعقارية، بحيث ترفض الضرائب المباشرة والتضاعدية على مظاهر الثروة والأرباح الباهظة من

بلوغ العتمة الشاملة كل لبنان، حتى يحلّ المواطنين ولا سيّما ذوي الدخل المحدود أعباء ضرائب ورسوم جديدة متجاهلين الكلفة الباهظة لفواتير الكهرباء المضاعفة لأصحاب المولدات وانقطاع المياه وكلفة هائلة من موزعي المياه فضلاً عن زيادة أقساط المدارس الخاصة التي ارتفعت من دون مبرّر وقبل إقرار سلسلة الرتب والرواتب لتأتي وتزيد أعباء على كامل المواطنين من خلال ضرائب ورسوم جديدة بحجة تمويل سلسلة الرتب والرواتب فضلاً عن مضاعفة رسامق الانتساب إلى الجامعة اللبنانية المفترض أن تكون جامعة الوطن لبناء الفقراء والعمال، إضافة إلى الأعباء اليومية من كلفة النقل، والانتقال، والسكن، والدواء، والاستشفاء، والغذاء، وغيرها».

وأعلن أنّ «القوى السياسية ناورت أكثر من ثلاث سنوات لممانعة قيام إصلاح ضريبي حقيقي وإصلاح إداري يضع حداً للبهر والفساد الذي يبخز الإدارة والمؤسسات العامة والرفراف العامة ولتجنّب المساس الفعلي بثروات أصحاب الربوع والمضاربات المالية والعقارية، بحيث ترفض الضرائب المباشرة والتضاعدية على مظاهر الثروة والأرباح الباهظة من

بلوغ العتمة الشاملة كل لبنان، حتى يحلّ المواطنين ولا سيّما ذوي الدخل المحدود

أعباء ضرائب ورسوم جديدة متجاهلين الكلفة الباهظة لفواتير الكهرباء المضاعفة لأصحاب المولدات وانقطاع المياه وكلفة هائلة من موزعي المياه فضلاً عن زيادة أقساط المدارس الخاصة التي ارتفعت من دون مبرّر وقبل إقرار سلسلة الرتب والرواتب لتأتي وتزيد أعباء على كامل المواطنين من خلال ضرائب ورسوم جديدة بحجة تمويل سلسلة الرتب والرواتب فضلاً عن مضاعفة رسامق الانتساب إلى الجامعة اللبنانية المفترض أن تكون جامعة الوطن لبناء الفقراء والعمال، إضافة إلى الأعباء اليومية من كلفة النقل، والانتقال، والسكن، والدواء، والاستشفاء، والغذاء، وغيرها».

وأعلن أنّ «القوى السياسية ناورت أكثر من ثلاث سنوات لممانعة قيام إصلاح ضريبي حقيقي وإصلاح إداري يضع حداً للبهر والفساد الذي يبخز الإدارة والمؤسسات العامة والرفراف العامة ولتجنّب المساس الفعلي بثروات أصحاب الربوع والمضاربات المالية والعقارية، بحيث ترفض الضرائب المباشرة والتضاعدية على مظاهر الثروة والأرباح الباهظة من

بلوغ العتمة الشاملة كل لبنان، حتى يحلّ المواطنين ولا سيّما ذوي الدخل المحدود أعباء ضرائب ورسوم جديدة متجاهلين الكلفة الباهظة لفواتير الكهرباء المضاعفة لأصحاب المولدات وانقطاع المياه وكلفة هائلة من موزعي المياه فضلاً عن زيادة أقساط المدارس الخاصة التي ارتفعت من دون مبرّر وقبل إقرار سلسلة الرتب والرواتب لتأتي وتزيد أعباء على كامل المواطنين من خلال ضرائب ورسوم جديدة بحجة تمويل سلسلة الرتب والرواتب فضلاً عن مضاعفة رسامق الانتساب إلى الجامعة اللبنانية المفترض أن تكون جامعة الوطن لبناء الفقراء والعمال، إضافة إلى الأعباء اليومية من كلفة النقل، والانتقال، والسكن، والدواء، والاستشفاء، والغذاء، وغيرها».



التمويل سيحمّله ذوو الدخل المحدود... القدرة الشرائية إلى الوراء

بلوغ العتمة الشاملة كل لبنان، حتى يحلّ المواطنين ولا سيّما ذوي الدخل المحدود

أعباء ضرائب ورسوم جديدة متجاهلين الكلفة الباهظة لفواتير الكهرباء المضاعفة لأصحاب المولدات وانقطاع المياه وكلفة هائلة من موزعي المياه فضلاً عن زيادة أقساط المدارس الخاصة التي ارتفعت من دون مبرّر وقبل إقرار سلسلة الرتب والرواتب لتأتي وتزيد أعباء على كامل المواطنين من خلال ضرائب ورسوم جديدة بحجة تمويل سلسلة الرتب والرواتب فضلاً عن مضاعفة رسامق الانتساب إلى الجامعة اللبنانية المفترض أن تكون جامعة الوطن لبناء الفقراء والعمال، إضافة إلى الأعباء اليومية من كلفة النقل، والانتقال، والسكن، والدواء، والاستشفاء، والغذاء، وغيرها».

وأعلن أنّ «القوى السياسية ناورت أكثر من ثلاث سنوات لممانعة قيام إصلاح ضريبي حقيقي وإصلاح إداري يضع حداً للبهر والفساد الذي يبخز الإدارة والمؤسسات العامة والرفراف العامة ولتجنّب المساس الفعلي بثروات أصحاب الربوع والمضاربات المالية والعقارية، بحيث ترفض الضرائب المباشرة والتضاعدية على مظاهر الثروة والأرباح الباهظة من

بلوغ العتمة الشاملة كل لبنان، حتى يحلّ المواطنين ولا سيّما ذوي الدخل المحدود أعباء ضرائب ورسوم جديدة متجاهلين الكلفة الباهظة لفواتير الكهرباء المضاعفة لأصحاب المولدات وانقطاع المياه وكلفة هائلة من موزعي المياه فضلاً عن زيادة أقساط المدارس الخاصة التي ارتفعت من دون مبرّر وقبل إقرار سلسلة الرتب والرواتب لتأتي وتزيد أعباء على كامل المواطنين من خلال ضرائب ورسوم جديدة بحجة تمويل سلسلة الرتب والرواتب فضلاً عن مضاعفة رسامق الانتساب إلى الجامعة اللبنانية المفترض أن تكون جامعة الوطن لبناء الفقراء والعمال، إضافة إلى الأعباء اليومية من كلفة النقل، والانتقال، والسكن، والدواء، والاستشفاء، والغذاء، وغيرها».

البناء

«هيئة التنسيق» تطالب بإعطاء جميع القطاعات نسبة زيادة واحدة وترفض أي زيادة في ساعات العمل ونقابة المعلمين تعلن الإضراب العام والاعتصام اليوم رفضاً للسلسلة

يُجتمع السادة النواب اليوم للتصويت على سلسلة الرتب والرواتب بعد نقاش، وتقسام، وشلل. عاشها اللبنانيون لحوالي ثلاث سنوات. وتُتجه القوى السياسية نحو الموافقة على السلسلة، مع تحفّظ البعض على زيادة الضريبة المضافة. الهيئات الاقتصادية من جهتها، اعتبرت أنّ التعديلات التي وردت في مشروع السلسلة الجديد، ستوصلنا إلى كارثة مالية اقتصادية واجتماعية حقيقية، لم تأخذها القوى السياسية على ما يبدو في الاعتبار.

أما نقابة المعلمين، فأعلنت في بيانها عشية الجلسة النيابية، الإضراب العام في المدارس الخاصة اليوم، والاعتصام عند الساعة العاشرة صباحاً أمام المجلس النيابي أثناء انعقاد الجلسة التشريعية، للمطالبة بإقرار قانون يحفظ الحقوق ويعامل الجميع بمساواة وعدالة. وقوّضت وتجددت دعوتها النواب لعدم إقرار أي زيادة في ساعات العمل (تعديل دوام الموظفين).

وعقدت الهيئة اجتماعاً طارئاً مساء أمس، عرضت خلاله أخطار البنود التي تضرب حقوق القطاعات الوظيفيّة كافة، ومنها على سبيل المثال لا الحصر: حقوق قطاع التعليم الخاص والتعليم الثانوي والأساسي والمهني وزيادة الدوام في القطاع الإداري. وجدّدت رفضها تمرير تعديل قوانين سيق وأقرّت للتهوؤ بالتعليم الرسمي تحت ستار إقرار سلسلة الرتب والرواتب، لا سيّما القانون 2012/223، وتطالب النواب جميعاً وبالأخص أعضاء لجنة التربية النيابية برفض أي تعديل لهذا القانون، لأنّ ذلك يعني توجيه ضربة قاسية للمدرسة الرسمية، مع التشديد على الحفاظ على الفارق بين الفئة الثالثة للأساتذة الثانوي والفئة الرابعة للمعلم في التعليم الاساسي (6 درجات) وفق الاتفاقات.

ودعت إلى إعطاء نسبة الزيادة عينها للمتقاعدين والمتقاعدين والأجراء والمياومين أسوةً بالداخلين في الملاك. كما جدّدت رفضها إقرار ضرائب غير مباشرة تطاول الفئات الفقيرة وأصحاب الدخل المحدود، وتدعو بدل ذلك إلى وقف الهدر



سلسلة واحدة لكافة القطاعات... هل تبقى هيئة التنسيق موحدة؟

«العالمي» يرى أضراراً بذوي الدخل المحدود

بلوغ العتمة الشاملة كل لبنان، حتى يحلّ المواطنين ولا سيّما ذوي الدخل المحدود

أعباء ضرائب ورسوم جديدة متجاهلين الكلفة الباهظة لفواتير الكهرباء المضاعفة لأصحاب المولدات وانقطاع المياه وكلفة هائلة من موزعي المياه فضلاً عن زيادة أقساط المدارس الخاصة التي ارتفعت من دون مبرّر وقبل إقرار سلسلة الرتب والرواتب لتأتي وتزيد أعباء على كامل المواطنين من خلال ضرائب ورسوم جديدة بحجة تمويل سلسلة الرتب والرواتب فضلاً عن مضاعفة رسامق الانتساب إلى الجامعة اللبنانية المفترض أن تكون جامعة الوطن لبناء الفقراء والعمال، إضافة إلى الأعباء اليومية من كلفة النقل، والانتقال، والسكن، والدواء، والاستشفاء، والغذاء، وغيرها».

وأعلن أنّ «القوى السياسية ناورت أكثر من ثلاث سنوات لممانعة قيام إصلاح ضريبي حقيقي وإصلاح إداري يضع حداً للبهر والفساد الذي يبخز الإدارة والمؤسسات العامة والرفراف العامة ولتجنّب المساس الفعلي بثروات أصحاب الربوع والمضاربات المالية والعقارية، بحيث ترفض الضرائب المباشرة والتضاعدية على مظاهر الثروة والأرباح الباهظة من

بلوغ العتمة الشاملة كل لبنان، حتى يحلّ المواطنين ولا سيّما ذوي الدخل المحدود أعباء ضرائب ورسوم جديدة متجاهلين الكلفة الباهظة لفواتير الكهرباء المضاعفة لأصحاب المولدات وانقطاع المياه وكلفة هائلة من موزعي المياه فضلاً عن زيادة أقساط المدارس الخاصة التي ارتفعت من دون مبرّر وقبل إقرار سلسلة الرتب والرواتب لتأتي وتزيد أعباء على كامل المواطنين من خلال ضرائب ورسوم جديدة بحجة تمويل سلسلة الرتب والرواتب فضلاً عن مضاعفة رسامق الانتساب إلى الجامعة اللبنانية المفترض أن تكون جامعة الوطن لبناء الفقراء والعمال، إضافة إلى الأعباء اليومية من كلفة النقل، والانتقال، والسكن، والدواء، والاستشفاء، والغذاء، وغيرها».

بلوغ العتمة الشاملة كل لبنان، حتى يحلّ المواطنين ولا سيّما ذوي الدخل المحدود

أعباء ضرائب ورسوم جديدة متجاهلين الكلفة الباهظة لفواتير الكهرباء المضاعفة لأصحاب المولدات وانقطاع المياه وكلفة هائلة من موزعي المياه فضلاً عن زيادة أقساط المدارس الخاصة التي ارتفعت من دون مبرّر وقبل إقرار سلسلة الرتب والرواتب لتأتي وتزيد أعباء على كامل المواطنين من خلال ضرائب ورسوم جديدة بحجة تمويل سلسلة الرتب والرواتب فضلاً عن مضاعفة رسامق الانتساب إلى الجامعة اللبنانية المفترض أن تكون جامعة الوطن لبناء الفقراء والعمال، إضافة إلى الأعباء اليومية من كلفة النقل، والانتقال، والسكن، والدواء، والاستشفاء، والغذاء، وغيرها».

وأعلن أنّ «القوى السياسية ناورت أكثر من ثلاث سنوات لممانعة قيام إصلاح ضريبي حقيقي وإصلاح إداري يضع حداً للبهر والفساد الذي يبخز الإدارة والمؤسسات العامة والرفراف العامة ولتجنّب المساس الفعلي بثروات أصحاب الربوع والمضاربات المالية والعقارية، بحيث ترفض الضرائب المباشرة والتضاعدية على مظاهر الثروة والأرباح الباهظة من

بلوغ العتمة الشاملة كل لبنان، حتى يحلّ المواطنين ولا سيّما ذوي الدخل المحدود أعباء ضرائب ورسوم جديدة متجاهلين الكلفة الباهظة لفواتير الكهرباء المضاعفة لأصحاب المولدات وانقطاع المياه وكلفة هائلة من موزعي المياه فضلاً عن زيادة أقساط المدارس الخاصة التي ارتفعت من دون مبرّر وقبل إقرار سلسلة الرتب والرواتب لتأتي وتزيد أعباء على كامل المواطنين من خلال ضرائب ورسوم جديدة بحجة تمويل سلسلة الرتب والرواتب فضلاً عن مضاعفة رسامق الانتساب إلى الجامعة اللبنانية المفترض أن تكون جامعة الوطن لبناء الفقراء والعمال، إضافة إلى الأعباء اليومية من كلفة النقل، والانتقال، والسكن، والدواء، والاستشفاء، والغذاء، وغيرها».

وأعلن أنّ «القوى السياسية ناورت أكثر من ثلاث سنوات لممانعة قيام إصلاح ضريبي حقيقي وإصلاح إداري يضع حداً للبهر والفساد الذي يبخز الإدارة والمؤسسات العامة والرفراف العامة ولتجنّب المساس الفعلي بثروات أصحاب الربوع والمضاربات المالية والعقارية، بحيث ترفض الضرائب المباشرة والتضاعدية على مظاهر الثروة والأرباح الباهظة من

بلوغ العتمة الشاملة كل لبنان، حتى يحلّ المواطنين ولا سيّما ذوي الدخل المحدود

أعباء ضرائب ورسوم جديدة متجاهلين الكلفة الباهظة لفواتير الكهرباء المضاعفة لأصحاب المولدات وانقطاع المياه وكلفة هائلة من موزعي المياه فضلاً عن زيادة أقساط المدارس الخاصة التي ارتفعت من دون مبرّر وقبل إقرار سلسلة الرتب والرواتب لتأتي وتزيد أعباء على كامل المواطنين من خلال ضرائب ورسوم جديدة بحجة تمويل سلسلة الرتب والرواتب فضلاً عن مضاعفة رسامق الانتساب إلى الجامعة اللبنانية المفترض أن تكون جامعة الوطن لبناء الفقراء والعمال، إضافة إلى الأعباء اليومية من كلفة النقل، والانتقال، والسكن، والدواء، والاستشفاء، والغذاء، وغيرها».

وأعلن أنّ «القوى السياسية ناورت أكثر من ثلاث سنوات لممانعة قيام إصلاح ضريبي حقيقي وإصلاح إداري يضع حداً للبهر والفساد الذي يبخز الإدارة والمؤسسات العامة والرفراف العامة ولتجنّب المساس الفعلي بثروات أصحاب الربوع والمضاربات المالية والعقارية، بحيث ترفض الضرائب المباشرة والتضاعدية على مظاهر الثروة والأرباح الباهظة من

بلوغ العتمة الشاملة كل لبنان، حتى يحلّ المواطنين ولا سيّما ذوي الدخل المحدود أعباء ضرائب ورسوم جديدة متجاهلين الكلفة الباهظة لفواتير الكهرباء المضاعفة لأصحاب المولدات وانقطاع المياه وكلفة هائلة من موزعي المياه فضلاً عن زيادة أقساط المدارس الخاصة التي ارتفعت من دون مبرّر وقبل إقرار سلسلة الرتب والرواتب لتأتي وتزيد أعباء على كامل المواطنين من خلال ضرائب ورسوم جديدة بحجة تمويل سلسلة الرتب والرواتب فضلاً عن مضاعفة رسامق الانتساب إلى الجامعة اللبنانية المفترض أن تكون جامعة الوطن لبناء الفقراء والعمال، إضافة إلى الأعباء اليومية من كلفة النقل، والانتقال، والسكن، والدواء، والاستشفاء، والغذاء، وغيرها».

وأعلن أنّ «القوى السياسية ناورت أكثر من ثلاث سنوات لممانعة قيام إصلاح ضريبي حقيقي وإصلاح إداري يضع حداً للبهر والفساد الذي يبخز الإدارة والمؤسسات العامة والرفراف العامة ولتجنّب المساس الفعلي بثروات أصحاب الربوع والمضاربات المالية والعقارية، بحيث ترفض الضرائب المباشرة والتضاعدية على مظاهر الثروة والأرباح الباهظة من

يوسف

أوضح النائب غازي يوسف لهـالمركزية» أنّ «العادتين الثانية والسادسة من مشروع قانون السلسلة أشارتا إلى أنّه يُطلّق على أساتذة التعليم الخاص مبدأ «الجداول»، أي تحويل رواتبهم حسب الجدول الجديد للرواتب كما ورد في السلسلة الجديدة إما إعطاء الدرجات الست فنترك للمدارس الخاصة حرية منحها بالفهم مع المدرسين». وأشار إلى أنّ «المدارس الخاصة «مُجبرة» على إعطاء الزيادة لإسائذتها ولكن تترك لها حرية تطبيق الدرجات الست»، وأكّد ردأ على سؤال أنّ «مجلس النواب سيد نفسه». وأعلن يوسف أنّ «الجلسة التشريعية الثانية لإقرار مسائل مالية أخرى كاليوروبوند وقوينة رواتب القطاع العام، ستعقد بعد عطلة عيد الأضحى».

كنعان

وشدّد النائب ابراهيم كنعان من جهته، على «ضرورة أن يكون هناك تناسق بين الإيرادات والإصلاحات في مشروع سلسلة الرتب والرواتب، ولم نر حتى اليوم أي مشروع قانون لديه هذا الرؤيا».

وأكد في مؤتمر صحافي بعد اجتماع التكتل الأسبوعي «ضرورة أن تكون هناك عدالة بين الأسلاك العسكرية والقوى الأمنية وكافة القطاعات»، موضّحاً أنّه «لا تزال المفاوضات قائمة حتى الساعة وانتظر أجوبة على عدد من المسائل التي نتعرض عليها».

وعن الضريبة على القيمة المضافة، أشار كنعان إلى أنّنا نرفض زيادة TVM لأنّ لا يمكن أن نخسر المواطن اللبناني وحده هذه الضريبة»، لافتاً إلى «أننا نتامل بأن ينتهي درب السلسلة وان تأخذ الناس حقوقها». وشدّد على أنّ «مصلحة

أبو فاعور يعلن عن معايير إضافية لتصنيف المستشفيات

أعلن وزير الصحة العامة وأهل أبو فاعور عن قرار جديد بهـتعديل أسس تصنيف المستشفيات إلى فئات، مشيراً إلى أنّ «هذا القرار يني على القرار السابق المتعلق بإرساء نظام ممكن للتطبيق لفواتير المستشفيات».

كلام أبو فاعور خلال مؤتمر صحافي عقده أمس، في وزارة الصحة، في حضور المدير العام للوزارة وليد عمار ورئيس لجنة مراجعة حالات الاستشفاء جهاد موكو. وشدّد أبو فاعور على «ضرورة عدم استمرار المزاجية والتقليل من احترام المريض في طريقة عمل القطاع الطبي والصحي في لبنان»، مؤكّداً «السعي إلى إقرار نظام صحي واضح في لبنان».

ولفت إلى «أنّنا نتعتقد أنّ القرار الجديد سيؤدّي إلى تعاط مختلف من المستشفيات مع المريض والدولة، وسيتمكّن تحسيناً للخدمة ووضعاً لضوابط تحتاج إليها في شكل كبير». وأوضح أنّ «تصنيف المستشفيات كان عملية تقنية، تدقّق فيها لجنة تابعة لوزارة الصحة بمعدّات المستشفى وأساليب الصيانة وعمل الكادر الطبي، والتدريب، والتنظيّم الإداري، وقررة المستشفى على ضبط حالات العدوى وما إلى ذلك، أمّا القرار الجديد «فيض على عدد من المعايير الواجب أن تلبّيها المستشفيات لتحوّل على تصنيف جيد، إضافة إلى معايير الجودة المعتمدة في السابق والتي ستتراجع نسبتها من مجمل معايير التصنيف إلى 40 في المئة».

وفضّل وزير الصحة «المعايير الجديدة المطلوبة وهي مقياس رضا المريض Patient Satisfaction، إذ كلّف الوزارة «شركة متخصصة للاتصال بأكثر عدد ممكن من المرضى لمعرفة رأيهم في المعاملة التي تلقوها من إدارة المستشفى والطبيب والجهاز التمريضي، إضافة إلى طريقة تصرف الطبيب المرأب المكلّف من وزارة الصحة، ونسبة الاعتماد على هذا المعيار في تصنيف المستشفى تبلغ 10 في المئة»، ولفت إلى أنّ «أهمية هذا المعيار أنّه يحفّز المستشفيات على حسن معاملة المريض لأنّ سوء معاملته سيؤدّي إلى خفض التصنيف وتالياً تعرفّة المستشفى التي تنعكس تراجمها في المداخل». كما أشار إلى أنّ «المعايير الأخرى الجديدة المطلوبة هي مزيج الحالات المرضية الـCase mix ونسبتها 35 في المئة من معايير التصنيف، ونسبة استشفاء مرضى العناية المركزة مقارنةً مع المعدل العام، ونسبة الاستشفاء الجراحي مقارنةً مع المعدل العام ونسبة الاستشفاء بعد تدقيق الفواتير الاستشفائية في وزارة الصحة، ونسبة كل من المعايير الثلاثة الأخرى 5 في المئة من معايير التصنيف». ولفّت إلى أنّ «العمل بهذا القرار سيبدأ في الأول من تشرين الثاني المقبل»، واصفاً القرار الجديد بأنه ملزم، متمنياً أنّ «تتعامل معه المستشفيات بشكل إيجابي»، وأكّد أنّ «التصنيف سيوضع على موقع الوزارة، وسيعلن عنه شخصياً في حال كان مستقراً في مسؤوليته الوزارية في وزارة الصحة».

مستشفيات

استقبل وزير الاقتصاد والتجارة آلون حكيم بعد ظهر أمس، سفيرة بعثة الاتحاد الأوروبي في لبنان أنجيلينا إيجهورست وبحث معها في العلاقات المشتركة بين لبنان والاتحاد. وأكدت إيجهورست «دعم الاتحاد للبنان في كلّ المراحل وخصوصاً خلال التعاطي مع الأزمة السورية حيث ضحّ الاتحاد الأوروبي مساعدات توازي 50 في المئة مما قدمه المجتمع الدولي للبنان والأردن»، معتبرة أنّ «لبنان هو البلد الوحيد في المنطقة الذي من الممكن أن يوجد فيه حوار بناء متواصل مع الاتحاد الأوروبي». وأعرب حكيم عن تقديره للمبادرات الأوروبية «خصوصاً أنّها تلبّي وتلتقي مع الأولويات التي حدّدها في وزارة الاقتصاد والتجارة وإهتمامها في ما يتعلّق بتدابيرت الأزمة السورية الاجتماعية والاقتصادية». كما تمّ التداول في التنسيق ما بين المانحين